

خلال حفل تخريج المجموعة الثالثة من برنامج تدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج الرقبة: حريصون على الاستثمار في العنصر البشري والمشاركة في التنمية الوطنية وتطوير القوى العاملة



الوزير أنس الصالح وصالح الفلاح وفالح الرقبة ووفاء الجاسم خلال تكريم أحد الخريجين

أكد مدير سوق الرقبة لأوراق المالية فالح الرقبة حرص السوق على الاستثمار في العنصر البشري والمشاركة في التنمية الوطنية وتطوير القوى العاملة.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها خلال حفل تخريج المجموعة الثالثة من تدريسي «برنامج تدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج» برعاية وحضور وزير التجارة والصناعة أنس الصالح مساء أمس الأول وبحضور رئيس هيئة مفوضي هيئة أسواق المال صالح الفلاح، وكذلك أعضاء لجنة السوق ومدير السوق وقباةيين في سوق الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال وممثلي شركات الوساطة والشركة الكويتية للمقاصة بالإضافة إلى بعض هيئات ومؤسسات الدولة وعدد من أهالي الخريجين.

وأوضح أن تبني سوق الكويت للأوراق المالية لهذا البرنامج جاء من منطلق حرصه على الاستثمار في العنصر البشري والمشاركة في التنمية الوطنية وتدريب وتطوير القوى العاملة لمواكبة التطورات في أسواق المال.

وأعرب الرقبة عن فخر واعتزاز إدارة السوق بما تم إنجازه من قبل إدارة التدريب التي دأبت على تنظيم وتطوير البرنامج على مدى 3 سنوات والذي تمتع بسبعة ممتازة كان لها الأثر الكبير في إزدياد عدد المتقدمين للانضمام للبرنامج سنوياً، متمنياً التوفيق والنجاح للطالب الخريجين.

من جهتها، أعربت مديرة إدارة التدريب والتطوير بسوق الكويت

للأوراق المالية وفاء الجاسم عن فخرها واعتزازها بنجاح البرنامج وما اكتسبه من سمعة متميزة في سوق العمل، موضحة أن المراحل المتعددة من البرنامج التدريسي النظري التعليمي والعمل الميداني يكتسب فيها المتدرب مهارات ومعلومات تؤهله للعمل في جميع قطاعات المال والاقتصاد سواء البنوك أو هيئة أسواق المال وشركات الاستثمار والبورصة.

واستعرضت الجاسم مع الحضور الأهداف والمعايير الخاصة بالبرنامج ومنها، تقديم خدمة للمتدرب الراغب في تعزيز قدراته من خلال ما يقدمه له البرنامج من معلومات وتدريب، وتقديم خدمة لجهة العمل لاحقاً حيث يقدم البرنامج خريجاً متدرباً قطع شوطاً لا بأس

به من التأهيل المهني والإداري بحيث لا يبسداً معه من الصفر، ذلك تقديم خدمة للوطن بتوفير جيل ذي قدرات ومهارات تنصب في سوق العمل لتطوره. وثمنت جهود وزير التجارة والصناعة أنس الصالح ورئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال صالح الفلاح على التشجيع الدائم للبرنامج، معربة عن سرورها لتبني هيئة أسواق المال للبرنامج وفق صيغة تخدم أهداف الهيئة مستقبلاً. وفي السياق ذاته، طالب رئيس لجنة المفوضين صالح الفلاح بمناسبة قرب تخصص سوق المال، بمراجعة قرار إيقاف هذا البرنامج وطالب باستمراره مع تطويره بما يخدم أغراض الهيئة التي أنشئ من أجلها.

• **مدحت فاخوري**

في ندوة بعنوان «السوق الخليجية المشتركة»

النصف: 68 مليار دولار حجم التجارة البينية الخليجية في 2011



أسامة النصف متوسلاً عبدالله الشبلي وجاسم العلوي خلال ندوة الغرفة

قال عضو غرفة التجارة والصناعة أسامة النصف إن الغرفة تجدد دعوتها إلى مزيد من التعاون الاقتصادي لدول الخليج، والانتقال إلى اتفاق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. وأكد النصف، خلال كلمته في ندوة الغرفة التي عقدت أمس بعنوان «السوق الخليجية المشتركة»، وبحضور لقيف من اتحاد غرف دول مجلس التعاون، على ضرورة تجاوز التحديات والمتغيرات التي تعوق السوق الخليجية المشتركة، مع ضرورة الإسراع في إرساء انتقالها إلى مرحلة الاتحادية.

وأوضح أن مسيرة التعاون الاقتصادي قطعت شوطاً كبيراً نحو تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية، مشيراً إلى أن عدد المواطنين الخليجيين الذين يمارسون مهناً وأنشطة اقتصادية في غير دولهم يتجاوز الـ 40 ألفاً، وعدد الطلبة يتجاوز الـ 50 ألفاً، في مختلف أنواع التعليم لغير دولهم، بالإضافة إلى أن مجموع المواطنين الذين يمتلكون عقارات في مختلف البلدان الخليجية يتجاوز الـ 85 ألفاً.

وأشار إلى أن أكثر من 600 ألف مواطن خليجي ساهموا إسهاماً كبيراً في شركات خليجية لا تحمل جنسية بلدانهم، والتي جانب هذا كله ارتفع حجم التجارة البينية الخليجية من 6,5 مليارات دولار عام 1985 إلى 34 مليارات عام 2005، وإلى أكثر من 68 ملياراً

عام 2011، وإذا كان من الخطأ أن نقلل من شأن ما نقله هذه الإنجازات فإن من الخطأ أيضاً أن نجادل في تواضع هذه الإنجازات قياساً بما تحتاج إليه وما نحن قادرين عليه، وهذا بالذات ما جعل طموحات أصحاب الملاحة والسمو قادة دول مجلس التعاون تتجاوز السوق الخليجية المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية الخليجية، كما أن رؤية القادة يجب ألا يحدها نطاق الأجهزة التنفيذية في التطبيق.

من جانبه، قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي أن دول المجلس حققت في السنوات

الأخيرة نقلة نوعية مهمة لا تخفى على المتابع لمسيرته التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل تتضح معالمها في العديد من الأحداث منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إعلان قيام الاتحاد الجمركي الخليجي في مطلع العام 2003 وقادة دول مجلس التعاون تتجاوز السوق الخليجية المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية الخليجية، كما أن رؤية القادة يجب ألا يحدها نطاق الأجهزة التنفيذية في التطبيق. من جانبه، قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي أن دول المجلس حققت في السنوات

والترويج لها بما يتناسب مع أهمية هذه المقومات والتي يمكن أن تجعل من دول مجلس التعاون الخليجي احد اهم المراكز الاستثمارية والتجارية في العالم. ولكي نوضح من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية بخصوص تواضع حجم الاستثمارات والمبادلات الخليجية البينية، واستناداً إلى قاعدة معلومات الأمانة العامة لدول المجلس، بلغ عدد المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون 180 مشروعاً عام 2010 بإجمالي رأسمال مستثمر يقارب 12 مليار دولار، في حين بلغت العمالة في هذه المشاريع نحو 45 ألف عامل.

وأوضح أنه لكي يستفاد من هذه الإحصائيات أيضاً أن رأس المال الخليجي في المشروعات الخليجية المشتركة يبلغ 25٪ من إجمالي حجم الاستثمار، وهذا يوضح أن المشاركة الخليجية في المشاريع الأجنبي فهو عازف عن المشاركة إذ لا تتعدى نسبتها في المشاريع الخليجية المشتركة 3٪ من إجمالي الاستثمار، وهذا يوضح أن رأس المال الوطني هو الغالب في المشروعات الخليجية المشتركة مما يعني أن الشركات العالمية تفضل الدخول في مشروعات مشتركة مع طرف واحد، ربما لتفادي نزاعات الملكية المتعددة والمشاكل الإدارية.

• **أحمد يوسف**

«الخليج»: سرعة صرف المكافأة الطلابية لعملاء red لتوفير أسرع الخدمات المصرفية في الكويت



نجلاء العيسى

المصرفية في مقدمة أولوياتنا. وإدراكاً لأهمية الارتقاء بمستويات الخدمة المقدمة إلى عملاء red، قمنا بتحسين إجراءاتنا للتأكد من توفير المكافأة الطلابية لهم بأسرع وقت ممكن. وندعو جميع الطلبة إلى الاستفادة من هذه الميزة بفتح حساب red لدى بنك الخليج. هذا وعلى العملاء الراغبين في الاستفادة من هذه الميزة أن يكون لديهم حساب red لدى بنك «الخليج»، وتحويل المكافأة الطلابية إليه. وهو متاح للطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 24 عاماً ولا يتطلب فتحه إيداع أي مبلغ من المال، وهو متوفر كحساب جار أو حساب توفير مع فائدة شهرية.

أعلن بنك «الخليج»، أن عملاء برنامج red، الذي صمم خصيصاً من قبل البنك لطلاب الكليات والجامعات، أصبح بإمكانهم صرف مكافآتهم الطلابية في صباح اليوم التالي من استلام البنك لها من الجهات المختصة. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع برنامج «نعدك»، الذي أطلقه بنك «الخليج» تعهداً منه لعملائه بتوفير أفضل الخدمات المصرفية في الكويت من حيث الدقة والجودة والسرعة. وبهذه المناسبة، صرحت مديرة تنفيذي في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك «الخليج» نجلاء العيسى، قائلة: «يأتي رضا العملاء عن خدماتنا

«ريزيدور» تطلق مبادرتها البيئية «فكر في كوكبنا»

في إجراء مراجعة تقييمية للطاقة على امتداد فنادق المجموعة، ثم صيغت على إثرها خطة عمل الطاقة التي تحدد أهم الأولويات ذات الصلة. وتتمتع مبادرة «فكر في كوكبنا» على نشر ممارسات الطاقة الذكية، مثل إطفاء الإنارة والأجهزة، واستخدام الوضع البيئي لنظم التدفئة والتبريد، والإبلاغ عن مسائل الطاقة التي تستلزم متابعة أو صيانة وقائية.

وترتكز المبادرة إلى حلول بسيطة وغير مكلفة، مثل تثبيت مستشعر الإنارة النهارية وآخر للحركة داخل الغرفة بحيث يتم إطفاء الإنارة تلقائياً عند خلوها، وتثبيت منبهات في الثلاجات وغيرها. وسيتم الاستثمار في حلول تسهل الانتقال إلى نظم إنارة مقتصدة في الطاقة على امتداد الفنادق التابعة للمجموعة الفندقية، وتثبيت نظم شطف الهواء في المطبخ، وتعزيز أداء نظم إدارة المباني وتجهيزات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

وفي هذا السياق، قالت مديرة الأعمال المسؤولة في «ريزيدور»، إنجي هيوبريختس: «سنركز على الاستثمار في توفير الطاقة، ونتوقع تحقيق عائد من الاستثمار خلال سبعة أعوام.»

وسيقيم طاقم من المجموعة الفندقية بمتابعة النتائج المحققة عن كنب والتحقق منها من خلال تقارير شهرية ترصد المؤشرات البيئية المختلفة، ولضمان نجاح مبادرة «فكر في كوكبنا»، حرصت «ريزيدور» على إشراك كافة موظفيها بها، ففي إطار شععار الخدمة المتميزة «نعم نستطيع» وبإستلزام الزخم من تعويد المبادرة الطريفية «لومي»، سيشارك في المبادرة البيئية أكثر من 35 ألف موظف يعملون بالمجموعة الفندقية العالمية.

وستوفر المجموعة الفندقية تدريباً صوتياً مرئياً لموظفيها عن الطرق الذكية لتوفير الطاقة الكهربائية خلال ترتيب الغرف أو في المطابخ أو حتى في قاعات الاجتماعات، كما ستعلن عن مسابقة شهرية، ومسابقة لاختيار أفضل الفنادق على صعيد توفير الطاقة سنوياً، بما يسهم في تحفيز الموظفين بشكل متواصل.

أطلقت «مجموعة فنادق ريزيدور»، إحدى أسرع المجموعات الفندقية العالمية نمواً وعضو «مجموعة فنادق كارلسون ريزيدور»، مبادرة على امتداد الفنادق التابعة لها حول العالم لتوفير الطاقة الكهربائية المستهلكة، وذلك في إطار التزامها بجهود الاستدامة البيئية.

واقبلت المجموعة الفندقية العالمية في بيان صحفي أن مبادرتها الاستباقية الطموحة «فكر في كوكبنا» Think Planet تهدف إلى تقليص استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 25٪ بحلول العام 2016 على امتداد الفنادق التابعة لها في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

يذكر أن «ريزيدور» تدير أكثر من 330 فندقاً تحمل العلامات الفندقية «رايسون بلو» و«بارك إن باي راديسون» و«ميسوني» في سبعين دولة حول العالم، فيما تواصل تشييد نحو 100 فندق آخر.

وقالت مديرة الأعمال المسؤولة في «ريزيدور»، إنجي هيوبريختس: «تؤكد مبادرتنا البيئية «فكر في كوكبنا» التزامنا بمفاهيم الاستدامة البيئية، بل وريادتنا في هذا المضمار، لقد يبادر عدد من فنادقنا إلى اتخاذ تدابير فريدة لتعزيز استدامة البيئة، وإرتائناً نشر مثل هذه التدابير على امتداد مئات الفنادق التابعة لنا لتوفير الطاقة الكهربائية المستهلكة.»

من جهته، قال نائب الرئيس التنفيذي وكبير مديري العمليات في «ريزيدور» ولفحات نيومان: «من المعروف أن تكلفة الطاقة في ارتفاع متواصل في العديد من بلدان العالم، كما تفرض بلدان عدة ضريبة كربونية لحد من استهلاك الطاقة. ومن المؤكد أن تقليص الطاقة المستهلكة على امتداد مئات الفنادق التابعة لنا سيسهم في تعزيز ربحيتنا أيضاً.»

وأسندت «ريزيدور» مهمة صياغة مبادرة «فكر في كوكبنا» ومتابعة تنفيذها إلى طاقم من المختصين من أقسام مختلفة وبلدان متعددة، ويضم الطاقم في عضويته ممثلين عن أقسام الخدمات التقنية، والعمليات، والمشتريات، والمالية، والأعمال المسؤولة، وتم بالفعل إنجاز المرحلة الأولى من المبادرة والمنتملة

المحكمة الدستورية الألمانية تجيز خطة إنقاذ منطقة اليورو

وقال القضاة أنه وخلافاً لما يدعيه أصحاب الطعون الستة وهم نواب في حزب اليسار الريدالي «داي لينت» ونائب محافظ وجمعية، فإن القانون المتعلق بصندوق الإنقاذ المالي «يتفق في قسم كبير مع ما يفرضه الدستور من وجوب إبقاء السيادة على الموازنة العامة في أيدي البوندستاغ (مجلس النواب).»

وفي الوقت عينه حدد قضاة المحكمة الدستورية ومقرها كارلسروه (غرب) السقف الأعلى للمساهمة الألمانية في صندوق الإنقاذ المالي، مشيرين إلى أن هذا السقف يجب ألا يتخطى حصة ألمانيا من رأسمال الصندوق أي 190 مليار يورو.

ألمانيا - أ.ف.ب: وافقت المحكمة الدستورية الألمانية أمس على أليتي الإنقاذ المالي لمنطقة اليورو، لتزيل بذلك إحدى العوائق الرئيسية أمام حل أزمة الديون الأوروبية.

وفي حكم مهم ينتظره العالم اجمع، قرر قضاة المحكمة الثمانية رفض مجموعة من الطعون القانونية تهدف إلى منع الرئيس الألماني يواخيم غوك من المصادقة على مشروع قانوني صندوق الإنقاذ المالي ومعاودة الاستقرار اللذين أقرهما البرلمان أواخر يونيو، غير أنها اشترطت موافقة مجلس النواب على أي زيادة في حصة ألمانيا في رأسمال الصندوق.



شركة الكويت وآسيا القابضة (ش.م.ك.)
Kuwait Asia Holding Co. (S.A.K.)

اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية

يسر مجلس إدارة شركة الكويت وآسيا القابضة (ش.م.ك.) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية والمقرر عقده يوم الخميس الموافق 2012/9/27 الساعة 10:30 صباحاً وذلك في مجمع الوزارات مبنى وزارة التجارة والصناعة بلوك (2) الدور الأول قاعة (ب) وذلك مناقشة بنود جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور استلام جدول الأعمال والتوكيل مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) في موقعها الكائن في عمارة زيد الكاظمي - شارع مبارك الكبير - الدور الثالث - مقابل بنك الخليج الرئيسي

- خلال ساعات الدوام الرسمي من الأحد الى الخميس من الساعة 9.00 صباحاً وحتى الساعة 1.00 ظهراً

مصطحبين معهم: • البطاقة المدنية الاصلية (للأفراد)

• صورة من السجل التجاري (للشركات)

للمراجعة هاتف : 22250600

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

«الغرفة» تناقش مقترحات بتحديد نسب العمالة في «الخاص»

م	اليمين المستهدفة	النسبة المقترحة	النسبة المقترحة
1	موظف علاقات عامة	7/75	7/4
2	أمين صندوق	7/75	7/12
3	موظف استعلامات	7/50	7/5
4	موظف استقبال	7/25	7/15
5	صراف	7/75	7/8
6	صراف بنك	7/100	7/13
7	سكرتير	7/30	7/4
8	سكرتير تنفيذي	7/50	7/40
9	مامور بدالة	7/75	7/66
10	مدير علاقات عامة	7/100	7/62
11	مدير شؤون موظفين	7/100	7/16
12	مدير إداري	7/100	7/2
13	مدير مرض	7/25	7/2
14	مدير مبيعات	7/25	7/5
15	مدير مشتريات	7/25	7/30
			7/32
			7/11
			7/8
			7/3
			7/10
			7/10
			7/5
			7/10
			7/5
			7/10
			7/5
			7/5

تناقش غرفة التجارة والصناعة الأثني عشر المقبل مقترحات القطاع الخاص بشأن اعداد مشروع قرار سيرعرض على مجلس الوزراء لتحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية. وتضمن بيان صادر عن الغرفة اقتراحاً لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة وموافقة مجلس الخدمة المدنية على ما يلي:

• مادة (1): يستبدل بنص المادة (7) من قرار مجلس الوزراء رقم 5/1104 لسنة 2008 المشار إليه النص الآتي: تطبيق النسب المشار إليها في الجدولين (1 و 2) على الجهات غير الحكومية.

• مادة (2): يستبدل بالجدولين (1 و 2) المرفقين

بالقرار المشار إليه الجدولان المرفقان بهذا القرار.

• مادة (3): على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستة اشهر من تاريخه.